مجلة وعي للعلوم الإنسانية
Waai Journal for Hummanities
ISSN: 3104-9125
E-ISSN:3104-9117

مجلة وعي للعلوم الإنسانية

العدد الثالث/ ٢٠٢٦م، الصفحة: ٢٧٤٣-٢٧٦٩

مجلس النواب اللبناني ومشاريع مكافحة الغلاء (١٩٤٣-١٩٥٢)

The Lebanese Parliament and Anti-Inflation Projects (1943-1952)

م.م. حسن عبد الامير طلال مسير

M.M. Hassan Abdul Amir Talal Musayir

٠٧٧٠٩٦٣٧٠٨٤

hasan1993@uomustansiriyah.edu.iq

الكلمات المفتاحية:
الاقتصاد، الغلاء، الاحتكار، قوانين، البطالة

الملخص

يتناول هذا البحث دور مجلس النواب اللبناني في معالجة مشكلة الغلاء خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٣ الى ١٩٥٢، وهي مرحلة مفصلية تزامنت مع الاستقلال وبداية تشكل الدولة اللبنانية الحديثة وقد اظهر البحث ان ظاهرة ارتفاع الأسعار كانت نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها ضعف الرقابة الحكومية واحتكار بعض التجار للسلع الاساسية، الى جانب الازمات الاقتصادية والاقليمية والدولية التي انعكست على السوق اللبناني.

كما بين البحث ان مجلس النواب سعى الى التصدي لهذهِ الظاهرة من خلال طرح مشاريع القوانين التي تهدف الى تنظيم الاسواق وضبط الاسعار وتبريز دور الحكومة الرقابي. الا ان هذهِ الجهود واجهت تحديات كبيرة، تمثلت في ضعف آليات التنفيذ وتأثير المصالح الاقتصادية والسياسية على عملية التشريع، مما حدّ من فعالية تلك المشاريع في

تحقيق الاستقرار السعري المطلوب.

Keywrds:

Abstract

This research examines the role of the Lebanese Parliament in addressing the problem of rising living costs during the period spanning from 1943 to 1952—a pivotal era that coincided with independence and the inception of the modern Lebanese state. The study demonstrates that the phenomenon of price inflation resulted from a confluence of interrelated factors, most notably weak government oversight and the monopolization of essential commodities by certain merchants, alongside economic, regional, and international crises that impacted the Lebanese market.

Furthermore, the research revealed that the Council of Representatives sought to address this phenomenon by introducing draft laws aimed at regulating markets, controlling prices, and reinforcing the state's oversight role. However, these efforts encountered significant challenges—manifested in weak implementation mechanisms and the influence of economic and political interests on the legislative process—which limited the effectiveness of these initiatives in achieving the desired price stability.

المقدمة:

للبنان مرحلة مهمة من بعد تحقيق الأستقلال عام ١٩٤٣ اذ بدأت تفكر الدولة اللبنانيــة ببناء مؤسساتها الدستورية وترسيخ نظامها السياسي والأقتصادي وسط كل هذه التحولات برزت العديد من المشاكل الأقتصادية من أبرزها مشكلة ارتفاع الاسعار او ما يعرف بالغلاء والتي اثــرت بشــكل مباشر على حياة المواطنين وعلى معيشتهم لذلك اصبحت هذه الموضوعات من أولويــات الســلطة التشريعية المتمثلة بمجلس النواب اللبناني الذي ناقش وشرع العديد من القوانين المهمة بخصوص هذه المشكلة للحد من تفاقم هذه الظاهرة وتنظيم الأسعار ولقد اكتسبت مشكلة الغلاء في تلك المرحلة أهمية خاصة بسبب التحولات الأقتصادية والإجتماعية التي كانت لها الاثر في حركة الأســواق ومســتوى الأسعار فقد اصبحت اسعار المواد الأستهلاكية غالية الأمر الذي انعكــس علــى القــدرة الشــرائية للمواطنين وفي هذا السياق برز دور المؤسسة التشريعية من خلال سن القــوانين وكــذلك مراقبــة السياسات الحكومية تجاه هذه المشكلة نظراً لأهمية الموضوع هدف البحث هو معرفة ودراســة دور المؤسسة التشريعية (مجلس النواب اللبناني).

في مناقشة واقرار القوانين والمشاريع والمدخلات النيابية من كل النواب بغض النظر عن الانتماءات الحزبية والولائية والطائفية والمناطقية من اجل مكافحة الغلاء وتحليل ابرز التشريعات والمقترحات التي طرحت لمعالجة الغلاء كذلك توضيح موقف المؤسسة التشريعية من احتكار بعض التجار للسلع والتحكم باسعار المواد التي اصبحت تشكل عبء الحياة على المواطنين للعيش بعز وكرامة .

لقد تم تقسيم الدراسات الى فصلين الأول بعنوان الأوضاع الأقتصادية في لبنان واسباب الغلاء ١٩٤٣_١٩٥٢ حيث تطرقنا في المبحث الأول من هذا الفصل الى الواقع الأقتصادي في لبنان بعد الأستقلال وفي المبحث الثاني اسباب أرتفاع الاسعار وتأثيرها في المجتمع اللبناني مبيناً البدايات الأولى للنظام البرلماني ودورة في التشريع وكذلك استقلال لبنان عام ١٩٤٣ والتعرف أكثر على اسباب ارتفاع الاسعار وتأثير خفض الرواتب على الحياة الأقتصادية وتأثير الحرب وما خلفته من معاناة للشعب اللبناني اما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان دور مجلس النواب اللبناني في مكافحة الغلاء جاء في المبحث الأول منه مناقشات مجلس النواب حول مشكلة الغلاء والتداول من اجل الوصول الى الحلول الممكنة للحد من هذه المشكلة اما في المبحث الثاني وهو اخر محطة توقف بها الباحث هي مشاريع القوانين والاجراءات التشريعية لمكافحة الغلاء اعتمدت الدراسة على محاضر مجلس النواب اللبناني بشكل اساسي كونها المصدر الغني بالأحداث التأريخية الدقيقة كما اعتمد البحث على الدراسات الأكاديمية أطروحات الدكتور جاسم محمد خضير الجبوري (مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣_١٩٧٥) كما ساهمت الكتب العربية في رفد ثنايا البحث بالمعلومات التأريخية منها كتاب توفيق كسبار بعنوان اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨_٢٠٠٢ وكتاب ادمون رباط بعنوان(النظام الدستوري اللبناني) وكتاب كمال صليبي سلمان تأريخ لبنان الحديث وغيرها من الكتب التي لا تقل قيمة عن ما ذكر .

الفصل الاول

الأوضاع الأقتصادية في لبنان وأسباب الغلاء (١٩٤٣_ ١٩٥٢)

المبحث الأول

الاوضاع الأقتصادية في لبنان بعد الأستقلال

شهدت المقاطعات اللبنانية في اواسط القرن التاسع عشر شكلاً من أشكال التمثيل الديمقراطي القائم على اساس التوازن بين مختلف الطوائف اللبنانية وقد عد مجلس القائمقاميتين هو النواة الاولى التي أنطلقت منها الحياة النيابية في لبنان وبعد ذلك تطور الى مجلس الأدارة في متصرفية جبل لبنان ومن ثم تحول الى اللجنة الأدارية والمجلس التمثيلي في دولة لبنان الكبير [١]، شكلت الحياة النيابية اللبنانية بعد اعلان الدستور اللبناني في عام ١٩٢٦_ ١٩٣٩ أربعة مجالس نيابية فقد تم توزيع النواب من خلال هذه المجالس كلاً حسب الفئة العمرية والمناطقية من اجل خلق توازن في التوزيع النيابي والتمثيل [٢].

تألفت السلطة التشريعية في لبنان بعد صدور الدستور من مجلسين هما الاول مجلس الشيوخ والثاني مجلس النواب ولكن بعد اول تعديل دستوري عام ١٩٢٧ فقد تم الغاء مجلس الشيوخ وبذلك أصبحت المؤسسة التشريعية في لبنان مكونه من مجلس النواب فقط الذين يتم انتخابهم وفق قانون الأنتخاب[٣].

---

١) جاسم محمد خضير ، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣_ ١٩٧٥ دراسة تأريخية وثائقية ، اطروحة دكتوراه(كلية الأداب: جامعة الموصل ،٢٠٠٦)، ص ١٥ .

٢) المصدر نفسه ص ٢٨_ ٣٦.

٣) المصدر نفسه، ص٤١.

وبعد ذلك تأتي تباعاً تشكيلات المجلس حيث يقوم كل تشكيل بعمله وفق الصلاحيات المخولة لأدارة المؤسسة التشريعية لتحقيق سير العمل بالصورة الصحيحة من اجل متابعة العمل ودعم الحكومة من اجل العمل معاً وتحقيق قاعدة تعاونية لمصلحة البلد.

بعد ذلك يحق لكل نائب تقديم مشاريع وأقتراحات قوانين لتحال هذهِ المشاريع الى اللجان النيابية لدراستها ومناقشة مشاريع القوانين داخل اللجان النيابية للتوصل الى اقرار هذهِ القوانين[١].

وبسبب تدهور الوضع الاقتصادي في لبنان ومع بداية الاضراب العام وما رافقه وصول كاترو الى لبنان الذي عمل فور وصوله الى ازاحة الفريد نقاش وتعيين بدلاً عنه ايوب ثابت حيث اعلن الاخير مرسوماً برقم (٥٠) الذي وزع فيه النواب[٢]، بتاريخ ٢١ تموز ١٩٤٣ شكل الحكومة بترو طراد الذي اعلن عن رغبته في اجراء أنتخابات نيابية ووعدت فرنسا بتقديم الدعم لكن أتضح ان كل الوعود كانت كاذبة وبسبب حالة البلاد الغير مستقرة وانتشار الفساد والرشوة اقيمت الانتخابات في ٦ ايلول ١٩٤٣ [٣]. فقد أصبح بشارة الخوري رئيساً للبنان اما رياض الصلح فقد كلف بتشكيل الحكومة الذي اعلن في خطابه الوزاري الاول التركيز على استقلال لبنان وفي خطاب الرئيس بشارة الخوري الذي يعد حجر الاساس لما عرف بالميثاق الوطني الذي شكل التوافق السياسي والذي ارتكز على تقسيم الحقائب الوزارية على اساس ديني ان يكون رئيس الجمهورية ماروني ورئيس الوزراء سني ورئيس مجلس النواب شيعي والتزام الجميع بمبدأ لا شرق ولا غرب وان يقوم لبنان على التعاون مع البلدان العربية[٤].

---

١) ادمون رباط، النظام الدستوري اللبناني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢١٥.
٢) كمال صليبي سلمان، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧، ص٢٣٣.
٣) صلاح العقاد، الازمة اللبنانية (اصولها، تطورها، وابعادها المختلفة)، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٩٨.
٤) باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط، دار النهار، بيروت، ١٩٧٨، ص٩٧.

ومن هنا نريد ان نوضح أهمية الموقع الجغرافي للبنان ومدى تأثيره على أقتصاد لبنان بفضل الموقع المهم المطل على سواحل البحر المتوسط مما جعلهُ يحصل على مميزات أقتصـــادية مهمـــة، ووفرة المواد الزراعية وثرواته المعدنية والحيوانية مما جعلهُ محط انظار الطامعين فيه، فقد كثر اللوز والتفاح في المناطق الجبلية وكذلك انتشار زراعة الموز والحمضيات[١]. في مجال الصناعة لم تكـــن هناك قاعدة صناعية قوية في لبنان ولا انتشار واسع فقد اقتصر الامر على الصناعات الشعبية وكانت هذهِ الصناعات تخص بعض العائلات[٢].

عملت ادارة الانتداب الفرنسي على احكام السيطرة الرأسمال الفرنسي على جميع المجـــالات الأقتصادية في سوريا ولبنان والدليل على ذلك من خلال المساهمة في دعم شـــركة مرفـــأ بيـــروت بقروض فرنسية من اجل اعادة الحياة اليه وكذلك اقامة معرض للمنتوجات الفرنسية الذي اشتركت فيه الكثير من الشركات الفرنسية الذي تمخض عن اقامة عدد من الصفقات التجارية[٣].

فقد أتبعت فرنسا نظاماً اقتصادياً وكمركياً موحداً بين لبنان وسوريا بموجب القرار الصادر في الحادي والعشرين من حزيران ١٩٢٣ م الذي جاء في مادته الاولى ان الـــدول الموضـــوعة تحـــت الانتداب متحدة كانت ام لا تشكل اقليماً موحداً من وجهة النظر الكمركية ولا يمكـــن احـــداث فصـــل كمركي او غير كمركي داخل هذهِ البلدان[٤].

لقد أدركت حكومة الدولة المستقلة حديثاً تحديات التطورات الأقتصادية الجديدة لـــذلك جـــاء أختيار الليبرالية الاقتصادية ليس كسياسة للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل فحسب بـــل كعلـــة اساسية للوطن الجديد، القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الاموال، ولذلك نلاحظ انهـــاء

---

١) جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦، ترجمة: نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص٣٨.
٢) المصدر نفسه، ص٣٨.
٣) مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤، ص٩٣.
٤) المصدر نفسه ، ص١٠٦.

الوحدة الكمركية مع سوريا وبعد الاضطرابات السياسية في المنطقة أثبتت الخيار اللبناني بأنه الأصح كون الانقلابات التي حدثت في الاربعينيات والخمسينات في العديد من البلدان العربية مما ادى الى حالة عدم الأستقرار السياسي وتغييرات في الانظمة الأقتصادية ترتب عليها التالي بعد تهجير الفلسطينيين عام ١٩٤٨ فقد توجهوا نحو لبنان مع اموالهم، ومن ثم سياسة تأميم الملكيات الخاصة في كل من سوريا ومصر ادت الى زيادة تدفق رؤوس الاموال الى لبنان، مما أكد ان هذا التدفق المستمر الى لبنان أهمية نظام الليبرالية الاقتصادية[١].

بين ١٩٤٥-١٩٥٠ حدث ارتفاع في دخل الفرد بنسبة ١١% ولقد اظهرت الصناعة نمواً نشطاً وتضاعف الاستثمار بالاسعار الحقيقية في الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٥٠ وزيادة في عدد العمال مما يدل على زيادة كبيرة في المكننة على عكس بلدان الجوار في المنطقة التي كان جل صادراتها زراعية فقد اتسمت صادرات لبنان بالتنوع اذ كانت الصادرات الزراعية تشكل ٥٠% فذلك دليل على الاداء الصناعي المميز نسبياً، وكذلك توسعت التجارة وخصوصاً تجارة الترانزيت وذلك يعود الى توسيع ميناء بيروت.

الا ان ثمة أحداثاً اخرى تكشف جوانب اقل ايجابية في هذهِ الصورة اذ افادت تقارير عن تلك الفترة ان ازدياداً كبير حصل في الاستهلاك تم تمويله من الفائض المتراكم خلال سنوات الحرب وأنخفض احتياط الذهب والعملات الأجنبية، ادت هذهِ التطورات الى ارتفاع سريع في البطالة، لذلك تعتبر الصورة التي يمكن تكوينها عن الاداء الأقتصادي خلال ١٩٤٥-١٩٥٠ بانها كانت مختلطة (ازدهاراً وأنخفاض) [٢].

---

١) توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥، ص٦٩-٧٤.

٢) توفيق كسبار، المصدر السابق، ص٧٢.

المبحث الثاني/ أسباب أرتفاع الاسعار وتأثيرها في المجتمع اللبناني

تعد ظاهرة أرتفاع الاسعار مشكلة اقتصادية حيث لم تكن وليدة الصدفة على أي مجتمع حتماً وراء هذا الامر العديد من التراكمات الأقتصادية نحاول العمل في هذا المبحث على تحليل الاسباب البنيوية المرتبطة بطبيعة الاقتصاد اللبناني وهيمنة الاحتكار وضعف الرقابة الحكومية كما نبحث في اثار هذهِ الظاهرة على المستوى المعيشي والتوازن الأجتماعي مبيناً ان التضخم لم يكن عرضياً بل نتاج خلل هيكلي في الاقتصاد والسياسة معاً.

يمكن تقسيم أسباب ارتفاع الاسعار في لبنان خلال الفترة المذكورة ١٩٤٣-١٩٥٢ الى عوامل داخلية وعوامل خارجية، الاولى تمثلت بأنتشار الاحتكار وضعف الرقابة الحكومية بينما الخارجية الاعتماد على الاستيراد والتأثر بالتقلبات العالمية، بخصوص الاحتكار فقد سيطرت فئة محدودة من التجار على عمليات الاستيراد والتوزيع الامر الذي ادى الى اضعاف المنافسة وفتح المجال امام التحكم بالاسعار حيث تميز الاقتصاد اللبناني بسيطرة فئات تجارية محدودة على مفاصل الاستيراد والتوزيع[١].

كما ساهم ضعف الرقابة الحكومية في تفاقم هذهِ الظاهرة اذ تركت آليات السوق دون تدخل فعال وهو ما سمح بارتفاع الاسعار على حساب المستهلك[٢].

والحقيقة ان ما تم ذكره سابقاً ان الأقتصاد اللبناني بعد الاستقلال كان ليبرالي اي قائم على حرية السوق حيث كان تدخل الدولة محدوداً في النشاط الاقتصادي وقد ادى ذلك الى نمو سريع في

١) فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١٠٢.
٢) ادمون رباط، المصدر السابق، ص٢٢٣.

قطاعي التجارة والخدمات مقابل ضعف في القطاعات الانتاجية، حيث ان الاقتصاد اللبناني كان اقتصاداً وسيطاً يعتمد على التجارة والخدمات اكثر من الانتاج مما جعله عرضة للتقلبات الخارجية[١].

ومما لا شك فيه ان ضعف دور الدولة الاقتصادي لهُ دور في تنظيم السياسات الاقتصادية تنظيم فعال بل تركت السوق يعمل وفق آليات العرض والطلب وقد ادى ذلك الى غياب الضبط الفعلي للأسعار مما يؤكد ذلك ان حرية السوق تركت دون ضوابط كافية لحماية المستهلك الامر الذي ساهم في خلق بيئة ملائمة لارتفاع الاسعار[٢].

نظراً لاعتماد لبنان على الاستيراد فقد تأثرت الاسعار داخلياً بارتفاع الاسعار العالمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد ساهمت المضاربة في رفع الاسعار من خلال تخزين السلع وتقليل العرض ثم بعد ذلك بيعها بأسعار مرتفعة وبالتالي اثر هذا الارتفاع على المستوى المعيشي فقد تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين خاصة ذوي الدخل المحدود حيث ادى ارتفاع الاسعار الى تدهور ملحوظ في مستوى معيشة الفئات الشعبية[٣].

امتد تأثير ارتفاع الاسعار الى توسيع الفوارق الاجتماعية وتدهور الامن الغذائي وعلى الحركات العمالية وهذا ما سوف نوضحه في ثنايا البحث، حيث شهدت البلاد تصاعداً في الاحتجاجات العمالية بسبب ارتفاع الاسعار حيث ضعفت الثقة بالدولة نتيجة عجزها عن ضبط الاسعار مما خلق حالة من التوتر الاجتماعي[٤].

---

١) جورج قرم، تاريخ لبنان الاقتصادي، دار الطليعة، ١٩٨٥، ص١٤٢.
٢) المصدر نفسه، ص١٤٣.
٣) كمال الصليبي، المصدر السابق، ص١٧٢.
٤) ترينر منصور، الرقابة الاقتصادية في لبنان، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٢٧٣، ٢٠٠٨، ص٤٧.

الفصل الثاني

دور مجلس النواب اللبناني في مكافحة الغلاء

المبحث الاول

مناقشات مجلس النواب حول مشكلة الغلاء

طرحت مشكلة الغلاء داخل المجلس النيابي اللبناني من خلال كلمة رئيس الحكومة رياض الصلح قائلاً "**ومن الامور التي ستبادر الحكومة الى معالجتها بشدة وحزم، الغلاء. انها ستدرس الاسباب فتعرف الحقيقة من المصطنع فتعالج الاول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على أيدي المستغلين وتفرض رقابة حازمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار، ونحن في هذا الموضوع نفضل ان نفعل أكثر مما نقول وسنعمل بالاشترام مع الحكومة السورية للسيطرة على الاسعار نظراً لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين**".

هذا ما يؤكد جدية وأهتمام الحكومة في حل هذهِ المشكلة ولكن سوف نتتبع تاريخياً من خلال هذهِ الجلسات لمعرفة جدية الحكومة في تطبيق هذا الأهتمام[١].

كذلك أولت الحكومة أهتماماً بالضرائب من اجل تحقيق المساواة بين الجميع وهذا ما ذكره رئيس الحكومة رياض الصلح قائلاً "**ترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج الى اصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة. وهي ستدرس انواع الضرائب الموجودة وطرق الاصلاح التي تلائمنا. لتأخذ بافضلها وتجعل الضرائب على اساسها آملة ان تحقق ذلك قريباً**"[٢].

نلاحظ طلب الموظفين من المجلس بمنحهم سلفة شهرين لتحسين واقعهم المعاشي وجاء في نص الطلب (تموين عائلات الموظفين من القمح لا يستر عورتهم ولا يسد فاقتهم ظل البؤس وشبح

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، الجلسة (٣) في (٧ تشرين الاول ١٩٤٣)، ص١٩.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، الجلسة (٣) في (٧ تشرين الاول ١٩٤٣)، ص٢٠.

الفاقة لا يتركان للموظف سبيلاً كي ينصرف الى الواجب المقدس برغبة واندفاع. نستصرخ عدالتكم لتقرير سلفة شهرين فالسلفة وحدها تنقذنا من العسر، دشنتم مطلع عهدكم بأجل الاعمال فكللوه بفيض من الرحمة نصركم الله وايد رسالتكم)، وتحدث النائب رفعت قزعون معلقاً على البرقية قائلاً اذا عدنا الى روح تلك البرقية لوجدنا بها نفوساً أبية تتألم لما طلبت.... يجب علينا بان نراعي جانب الموظفين عامة والصغار خاصة[١].

تم مناقشة الغلاء داخل المجلس ايضاً بالمقترح الذي طرحه النائب جورج عقل قائلاً "**لما كانت جميع القوانين التي اصدرت بمكافحة ومحاربة الغلاء لم تعط أي نتيجة بل رأينا شر الغلاء ويستفحل وأرباب التجارة يتحكمون ويرفعون أسعارهم الى الحد الذي يريدون مهما كان فاحشاً ولما كان الشعب اللبناني قد دفع من دمه وماله ثمن هذا النهم والجشع ولم ترحمه الحكومات ولا استطاعت تخفيف وطأة الغلاء المتزايد ولما كنت أرى على هذا المجلس تهيئة تشريعية منتخبة من الشعب للدفاع عن حقوقه في الدرجة الاولى واجب محاربة هذا الغلاء ودرء هذا الشر الداخلي الذي يهدد ابناء الشعب بالفقر....**" [٢].

ان مناقشة هذا الموضوع تؤكد لنا أهميته واستفحال هذهِ الظاهرة التي أثقلت كاهل المواطن من أجل العيش بعز وكرامة لكن نجد هناك تأخير في تنفيذ هذهِ المطالب والدليل على ذلك نلاحظ عودة الموظفين برفع المطلب مرة اخرى من اجل منحهم المساعدة المالية وجاء ذلك في البرقية :بمناسبة انتصار القضية الوطنية واستلام دوائر المصالح المشتركة نتقدم بواجب الشكر والتهنئة الى رجال البلاد والعاملين مجلساً وحكومة ايد الله الرئيس الاول وحكومته للتخفيف عن كاهل الموظف المسكين الذي ينتظر مساعدتكم..."

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) في (١٥ تشرين الاول ١٩٤٣)، ص٣٧.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢) في (٢٨ تشرين الاول ١٩٤٣)، ص٦٤.

واعرب النائب جورج زوين قائلاً "**وعدت الحكومة سابقاً بان تمنح الموظفين راتب شهر فنرجوا منها ان تبر بوعدها**".

وهذا ما عبر عنه النائب جورج عقل "**اعتقد اذا كان من بر فليكن عاجلاً لأننا على ابواب الشتاء نشعر جميعنا مع كل من تحددت موارده وعائداته ويواجه اعباء جسيمة في الحقل المادي..... حتى لا نسمع كل يوم الموظفين يطلبون منحة فهناك علة يجب ان نعالجها من اساسها...**" [١].

في حين اعترض النائب يوسف سالم على المنحة كونها لم تنفع الموظف ولا تغيير واقعه بل طالب برفع اساس الرواتب، في حين اكد بعض النواب على ضرورة اعطاء المنحة في الوقت الحالي ولا بأس من مناقشة مسألة رفع الرواتب[٢].

تقدم النائب رفعت قزعون بسؤال الى الحكومة بخصوص ارتفاع اسعار شركة ماء بيروت مؤكداً على ان هذهِ الشركات يجب ان تؤول الى تخفيف الاثقال التي يعانيها الشعب اللبناني، لذلك طالب ارسال نسخة من دفتر شروط هذهِ الشركة، وكذلك اكد النائب أديب الفرزلي قائلاً "نلفت نظر الحكومة ان شركة مياه بيروت تتمتع بامتياز لسقاية الناس فأصبح وسيلة لارباح طائلة.... فيمكن تسميته بامتياز احتكار وعليه ان تشرف الحكومة على هذهِ الشركة بدقة...".

ولقد جاء رد الحكومة على ذلك بأنها تحرص على حل هذهِ المشكلة مؤكدة ان احد اسباب الغلاء الذي استفحل امره في لبنان والذي بدأت لبنان في محاربته هو زيادة النقد المتداول اليوم بالنسبة

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) في (٢٩ كانون الاول ١٩٤٣)، ص١٢٤.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) في (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٣)، ص١٢٥.

للماضي وان احد الحلول الحاسمة هو تخفيض مقدار النقد تدريجياً بطريقة امتصاص قسم منه ونزعه من التداول[١].

تقدم النائب خليل ابو جوده بمقترح من اجل غلاء الاسعار قائلاً "**لما كان غلاء المعيشة يشغل الرأي العام في البلاد وكانت أكثرية الشعب اللبناني أصبحت عاجزة عن تسديد تكاليف الحياة بعد الارتفاع الفاحش الذي يطرأ على اسعار السلع في كل يوم وحيث ان استمرار هذهِ الحالة يؤدي الى عواقب وخيمة وبما ان معيشة الشعب يجب ان تكون مقدمة كل المواضيع المطروحة على البحث....**" [٢].

تبعه ذلك اقتراح مستعجل من النائب سعدي المنلا جاء في نصه

تحقيقاً لمبدأ المساواة بين جميع ابناء الجمهورية وتأميناً لحق الانصاف فان هذا المجلس يقترح على الحكومة الكريمة ان تجعل سعر الاعاشة في جميع انحاء البلاد أربعين قرشاً وذلك للدقيق والحبوب المتنوعة[٣].

بعد ذلك قدمت عريضة عن بعض اهالي وسكان بعلبك بطالبون بها اعطاء العاطلين عن العمل الاعاشة مجاناً واعطاء الاخرين قيمة الاعاشة باسعار مختلفة على حسب الطبقات جاء في نص العريضة

"نحن عموم الموقعين امضائنا واختامنا بذيله ادناه عمومنا من اهالي وسكان بعلبك لبنان: لنا الشرف ان نستصرخكم وأنت حماة لواء الاستقلال.... يا صاحب العطوفة أنتم اعلم من كل مسؤول بمناطقكم ما يقاسون من الفقر ووقف الاشغال..... ومللنا من البؤس والشقاء ولم يعد لنا طاقة على الم الجوع..... وبما اننا اصحاب عائلات مستورة ومن الدرجة الوسطى بدأ التذمر والتضعضع في

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٤) في (٢٤ شباط ١٩٤٤)، ص٧٤-٧٥.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، جلسة (٣) في (١٦ تشرين الثاني ١٩٢٤)، ص٧٨٣.
٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، جلسة (٣) في (١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤)، ص٧٨٨.

العائلات والاولاد تبكي جائعين فيا صاحب العطوفة ابناء امتكم تناشدكم..... بايجاد حل سريع واسعاف هذه العائلات قبل ان تصبح عرضة في الطريق العام فيكون نصيبها الأنتحار وتكونون انتم المسؤولون امام الله العظيم لانكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته.... بتنا نشاهد المواد الغذائية في الاسواق كقطعة من الاثاث والتحف نشاهدها بعيوننا كأنها محرمة علينا..... ان احد الاباء الموقعين قد باع ابنه من ضيق ذات اليد بخمسة وعشرون ليرة سورية وعن قريب سينفجر ما كمن في النفوس من ويلات الفقر وتكرار الحوادث المسيئة لسمعة هذا العهد....." [١].

وجاء في كلمة السيد سامي الصلح داخل المجلس النيابي معبراً عن مدى تفاقم الغلاء في البلاد وتدهور الحالة الاقتصادية قائلا

"**ونتلمس طغيان الغلاء في البلاد، بحيث يشكو منه الغني والفقير على حد سواء فمحاصيل البلاد بائرة، ولا أسواق يمكن أن تصرف فيها، والبطالة تضرب أطنابها في أوساط العمال على صورة فاجعة والهجرة تزداد يوماً بعد يوم. وكلنا نتساءل الى اين المصير؟ ترى اتعتقد الحكومة ما كان يعتقده معالي وزير خارجيتها منذ كانون الاول سنة ١٩٤٦، حينما صرح في مجلس النواب، بان دواء هذا الحال هو وجوب تدني النقد، كما حدث في المانيا عقب الحرب العالمية الاولى وهل نحن قادمون حقاً على تخفيض في سعر نقدنا الحالي؟**"[٢].

يتضح لنا من خلال تتبع الجلسات بان على الرغم من المناقشات وتشريع القوانين للحد من الغلاء في البلاد الا ان الوضع الاقتصادي لا يزال يعاني الكثير والسؤال هنا هل عدم جدية المجلس في متابعة والاهتمام بالامر الى عدم التزام الحكومة في هذهِ التشريعات ام ثمة امر خارج عن ارادة المؤسستين؟؟؟

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) في (٦ نيسان ١٩٤٨)، ص٥٧٨.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (١) في (٣ آب ١٩٤٨)، ص٨٠٦.

ونلاحظ من خلال تتبع الجلسات ان تتابع ورود البرقيات الى المجلس لم تتوقف المطالبة بزيادة الرواتب سواء كانوا عمال شركات الكهرباء أو حتى المعلمين الذين كانوا في بداية المطالبين بحقوقهم وبطبيعة الحال عمل المجلس على ان يحيل الاوراق الواردة الى مراجعتها المختصة[١].

جاء رد النائب سامي الصلح على بيان رئيس الوزارة قائلاً "البيان لم يأت لنا بسوى جمل مرصوفة وعبارات منمقة في معالجتها، اذ ما هي التدابير والمشروعات التي ستنفذها الحكومة لتشغيل ٥٠ الف عامل عاطل عن العمل مهددة عيالهم بالجوع ومن اين ستأتي بالمال اللازم لهذهِ المشروعات مع افلاس الخزينة ونضوب المال الاحتياطي؟؟ اليس في الوعد بمكافحة البطالة تخدير للاذهان كما في بقية الوعود والعهود الواردة في البيان؟ ان لبنان قد أصبح نصفه في المهاجر وديار الأغتراب وها هي الضائقة الاقتصادية تشد على خناقه وتدفع بابنائه الباقين هنا الى الرحيل عنه، حتى بتنا نخاف ان يأتي يوم يصبح اللبنانيون فيه جميعاً في الخارج ولا يبقى في لبنان الا الصخور والغرباء"[٢].

اضافة الى البطالة المستمرة في البلاد التي لم يجد لها حلاً نهائياً، ثم مشاكل اخرى في البلاد لا تزال قائمة فمثلاً مشكلة ارتفاع الاسعار لم تعد تقتصر على المواد الغذائية، حتى الحصول على الماء أصبح عسيراً وها هم سكان جبيل ببناء يتقدمون ببرقية الى المجلس يشكون فيها غلاء الماء جاء في النص (تعددت شكاوينا من أرتفاع اسعار المياه لشركة أدونيس وبلوغ سعر ١٩/٦٠ ليرة لكل دونم وهو حد فاحش لا طاقة لنا باحتماله وكنا قد وعدنا لدى مراجعاتنا المتكررة ان الحكومة الجليلة تنظر في اخذ المشروع على حسابها تخفيفاً لعبء ما تتقاضاه الشركة منا فنكرر التماسنا وضع ذلك موضع بحث في مقدمة المشاريع الضرورية الحيوية التي تمس الحاجة الى تحقيقها[٣].

---

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) في (٨ شباط ١٩٥٠)، ص١٢٧.
٢) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) في (١٩ حزيران ١٩٥١)، ص٤١٢.
٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٧) في (١٠ تموز ١٩٥١)، ص٥٣٣.

السؤال هنا هل هناك تحرك من اجل حل المشكلة؟؟؟ الجواب قطعاً كلا المشكلة لا تزال في جبيل والدليل ذلك نلاحظ عودة السكان باعادة الطلب واستنجادهم لحل المشكلة (نقاسي العطش ولا سبيل للورود أطفالنا ترتوي ماء الدموع من يسقينا كأساً بارداً فله الثواب. ألفان نسمة عطشى تطلب القوت والرحمة من أربابها خير البر عاجله)، فقد اعرب النائب علي بري قائلاً

"كنت في الجلسة الماضية قد عرضت ما يتعرض لهُ الجنوب من العطش لان الحالة تفاقمت لدرجة حتى التدابير التي اتخذتها الحكومة لم تعد كافية. ان القضية ليست عادية هذهِ السنة ولم تمر بتاريخ اي بلد في لبنان لان اهل الجنوب يشربون مما تجمعه الخزانات والآبار.....".

وجاء رد وزير الاشغال العامة لقد احتاطت الحكومة للأمور واستأجرت خمس صهاريج لنقل الماء..... رد النائب علي بزي ان الحكومة لا تعرف الحالة.

وأعرب النائب حسين العبد الله قائلاً

"**ان قضية المياه في الجنوب هذهِ السنة هي قضية كارثة وليست قضية حاجة. لقد كانت قرى الجنوب كلها تعيش على ما تجمعه الابار والبرك في الشتاء.....**" [١].

١) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول الجلسة (٩) في (٢٦ تموز ١٩٥١)، ص٦٢٢.

المبحث الثاني: مشاريع القوانين والإجراءات التشريعية لمكافحة الغلاء

في الحقيقة، نلاحظ من خلال تتبع جلسات مجلس النواب فقد شُرّع قانون مستفيد منه النواب فقط، فقد جاء في مادته الأولى يحدد تعويض النائب بخمسمائة ليرة لبنانية في الشهر، أما المادة الثانية يمنح كل نائب نفقات تحدد بحسب مناطق على الوجه الآتي: محافظات البقاع ولبنان الشمالي والجنوبي أربعمائة ليرة لبنانية لكل نائب عن كل دورة. أما المادة الثالثة يعطى لكل من أميني السر تعويض مقطوع عن كل دورة نيابية قدره ١٣٠٠ ليرة لبنانية(١).

تم طرح مرسوم رقم ٩ داخل المجلس من أجل منح موظفي الحكومة وعمالها ومتقاعدي الدولة منحة توازي راتب شهر واحد نظراً لارتفاع الأسعار المعيشية وللصعوبات التي يواجهها أرباب العائلات والأفراد في الظروف الحاضرة .رأت الحكومة إعطاء موظفيها وعمالها ذوي الرواتب الشهرية أو الأجور اليومية وكذلك متقاعديها راتب شهر واحد بصفة منحة .حيث رحب النواب بمثل هكذا قانون يخدم المواطن، منهم إميل لحود قائلاً: "**إننا نشكر الحكومة لتفكيرها بالموظفين – كان مجلس قط رغب أن يُعطى للموظف منحة شهرين للتفريج عن كربته وها هي الحكومة تعطيه منحة شهر واحد ولا أظنها تكفي لسد حاجته**" (٢) .

هنا كلام النائب يعطي تفسيراً واضحاً حول جدية واهتمام المجلس برفد واقع الموظف من أجل التغلب على صعوبات الحياة .وقال النائب أديب الفرزلي: "أنا بدوري أشكر الحكومة اهتمامها وعطفها على موظفيها ولا يستتب أمن ويستقيم عدل إلا متى شبع موظف عندئذ يقف مكتوف الأيدي أمام صوت الله الصارخ في ضميره الحي، وموظف في البلاد الديمقراطية الحرة هو عنوان الأمة" (٣) .

---

(١)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، الجلسة (٣) في (٧ تشرين الأول ١٩٤٣) ،ص٣٤ .
(٢)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢) في (٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣)،ص٦٩.
(٣)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس ،العقد العادي الثاني، الجلسة (٢) في (٢٨ تشرين الأول ١٩٤٣) ، ص٧٠.

جاء في مشروع قانون وارد بالمرسوم عدد ٢٠٨ بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٣ في مادته الأولى: يُعطى تعويض شهري مؤقت للأعباء العائلية إلى الموظفين المتقاعدين المتزوجين ويحدد هذا التعويض :

- عن الزوجة ٢٥٠ قرش لبناني .
- عن الولد الواحد ٢٥٠ قرش لبناني .
- عن الولدين ٤٠٠ قرش لبناني .
- عن الأولاد الثلاثة ٦٥٠ قرش لبناني .
- عن الأولاد الأربعة ٧٥٠ قرش لبناني[١].

هذا القانون شمل أرامل وأيتام المتقاعدين أيضاً بإعطائهم خمسمائة قرش لبناني تعويض غلاء معيشة[٢].

من المشاريع المهمة الأخرى التي تطرق لها المجلس للوقوف على الحد من ارتفاع الأسعار هو تحديد رسوم مواشي للحد من ارتفاع الأسعار وجعل المواطن قادراً على شراء اللحوم. فقد جاء في المرسوم رقم ٦٤١ في مادته الأولى أن يُحال إلى مجلس النواب للمناقشة به أثناء دورته الاستثنائية الحالية لتحديد رسوم المواشي [٣].

وللعمال نصيب في سن القوانين من أجل زيادة رواتبهم حيث حُدد الحد الأدنى لأجرة العامل ٧٥ ليرة في بيروت و ١٧٠ ليرة خارجها سواء ذلك للرجل أو للمرأة، فالمشروع يرمي إلى تحسين حالة

(١)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس ،العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) في (٣٠ كانون الاول ١٩٤٣) ،ص١٦١.
(٢)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) في (٣٠ كانون الاول ١٩٤٣)ص١٦٢.
(٣)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) في(٣١ ايار ١٩٤٤) ، ص٤٦٠.

مستخدمي التجارة والصناعة بصورة تتناسب مع ارتفاع أسعار الحاجيات وبعد مناقشتها وتعديلها تم التصويت عليه بالإجماع [١].

أما بخصوص تحديد الأسعار كان لها نصيب في جلسات مجلس النواب اللبناني وهذا ما جاء في مرسوم رقم ٤٣٨١/١ الذي ينص على تحديد المواد والسلع التي يخضع استيرادها وتصديرها لإجازات تعطيها وزارة الاقتصاد الوطني .وهذا ما جاء في مادته الأولى وجاء تأكيده في المادة الثانية أن رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني مكلف بتنفيذ هذا المرسوم الذي يجب نشره وإبلاغه .أما مضمونه فتُعفى من إجازات الاستيراد كافة البضائع المباح تصديرها من البلد المصدر دون قيد أو تحديد ويستثنى من ذلك :

- أ – البضائع التي يطلب مستوردوها قطعاً أجنبياً نادراً .
- ب – البضائع التي تقضي مصلحة الإنتاج الوطني أو الصناعة الوطنية بمنع استيرادها .
- ج – البضائع الخاضعة لنظام التوزيع المراقب .

وجاء التأكيد على إعفاء من إجازة التصدير كافة البضائع ومنتجات مباح تصديرها إلى الخارج بدون قيد أو تحديد .وجاء في الأسباب الموجبة لمثل هكذا قانون أن تطور الأوضاع الاقتصادية العالمية أدى إلى إلغاء قيود التصدير في البلاد بصورة عن بعض السلع نظراً لانتهاء الحرب .وأصبح من الضروري أن تزول القيود الاستثنائية التي فرضت في الظروف الاستثنائية على معاملات الاستيراد والتصدير، وبات من الواجب أن تخص هذه القيود بالمواد الضرورية التي يحتاج استيرادها إلى موافقة البلدان المصدرة والتي يتوقف استيرادها على قطع نادرة والتي لا يجوز استيرادها حماية لصناعة أو تجارة محلية .ووصف النائب كاظم الخليل عمل الحكومة قائلاً: "يجب أن نشكر دولة رئيس الوزارة

(١)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة (٤) في (٥ ايلول ١٩٤٤)، ص٦٠٣.

على هذا القانون لأن الحكومة اهتمت بهذا العمل وهو أول عمل إداري تأتي به الحكومة إلى المجلس وقد اعتادت أن تقوم به من تلقاء نفسها" [١] .

ومما لا شك فيه نظر المجلس إلى موضوع في غاية الأهمية ألا وهو التسهيل في موضوع استيفاء الأقساط الشهرية من السلف الممنوحة للموظفين، قد يكون التأجيل لشهر أو شهرين .والحقيقة ناقش المجلس هذا الموضوع في العديد من الجلسات، ومنها ما جاء في مرسوم رقم ١٤٢٧١ الذي جاء في مادته الأولى أن يُحال إلى المجلس النيابي في دورته الاستثنائية الحالية مشروع القانون القاضي بتأجيل استيفاء الأقساط الشهرية من السلفة الممنوحة لموظفي الدولة بموجب القانون الصادر بتاريخ تشرين الأول ١٩٤٧ إلى ١ كانون الثاني ١٩٥٠ .وجاء رد وتصوير اللجنة المالية بخصوص التأجيل هو الموافقة لأن السبب الذي من أجله أُعطي الموظفون هذه السلفة لا يزال موجوداً، فهي ترجو من المجلس الكريم التصديق عليه .وهذا ما عبر عنه النائب إميل لحود قائلاً: "أعتقد أنه يجب أن نكون واقعيين فعوضاً من أن تأتي بهذا القانون الآن أرى أن تعتبر الحكومة السلفة منحة لأنها لن تستوفيها ."

كذلك جاء رد وزارة المالية – ربما تبدلت الحال من الآن لغاية سنة ١٩٥٠ وإذا لم تتغير نأتيكم بقانون عفو وتصبح السلفة بذلك منحة. وبما أن القانون مادة وحيدة طلب رئيس المجلس التصويت وتم التصويت عليه بالإجماع [٢].

تابع المجلس تشريع القوانين التي تحد من حالة التدهور الاقتصادي للموظفين وهذا ما جاء في مرسوم ٦٣٧ بأن تحول إلى منحة السلفة المعطاة إلى موظفين ومتقاعدين .هذا ما جاء في المادة الأولى من مشروع القانون، أما في المادة الثانية جاء بأن تُعفى هذه المنحة من ضريبة الدخل ومن رسم طابع .أما المادة الثالثة أن يستفيد من أحكام المادة الأولى موظفون الذين يكونون في الخدمة بتاريخ أول كانون

(١)م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٢) في (٩ كانون الثاني ١٩٤٦)، ص٤٢.
(٢)م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٢) في (٢٣ اب ١٩٤٩)، ص٧٣٢.

الثاني ١٩٥٠ والمتقاعدون الذين لم يفقدوا معاشهم التقاعدي لأي سبب كان في التاريخ المذكور، وجاء رد اللجنة المالية بالموافقة بالإجماع على القانون .

وكانت للنائب أحمد البرجاوي مداخلة منطقية ولتحقيق عدالة أكثر قائلاً: "سيدي الرئيس إن المادة الثالثة عن هذا القانون قد حصرت هذه المنحة بالمتقاعدين والموظفين الحاليين وغضت النظر عن الذين أحيلوا للتقاعد بسبب قانوني بعد سنة ١٩٤٧ وإن العدالة توجب المساواة بين هؤلاء لذلك أقترح أن يشمل هذا القانون الجميع وأن تعدل المادة الثالثة بإضافة الفقرة التالية عليها: والموظفون الذين أحيلوا إلى التقاعد أو صرفوا من الخدمة بعد تاريخ أول تشرين سنة ١٩٤٧ وكانت السلفة قد استوفيت منهم عند تركهم الوظيفة ."تمت الموافقة على هذا التعديل وتم قبول القانون بالإجماع [١] .

لما كانت علة البطالة في لبنان وفي كل بلد انعدام المشاريع التي تشغل اليد العاملة، ولما كان التزام الدولة بتعويض للعمال العاطلين عن العمل يوجب عليها أن تهتم قبل أي عمل بتشغيل هؤلاء العاطلين، ولما كان يمكن تغذية صندوق البطالة من أموال تستوفى من النفقات الكمالية ومن طبقة الأغنياء في البلاد؛ لذلك أقدم النائب أنور الخطيب بمشروع قانون مكافحة البطالة .

فقد جاء في الفصل الأول (دائرة مكافحة البطالة):

- **المادة الأولى :** ينشأ في وزارة الشؤون الاجتماعية دائرة تسمى دائرة مكافحة البطالة .
- **المادة الثانية :** تتألف هذه الدائرة من رئيس وأمين صندوق وعدد من الكتبة يعين بمرسوم .
- **المادة الثالثة** :تتولى هذه الدائرة إحصاء العمال العاطلين عن العمل وتقييدهم فئات بحسب نوع العمل .

(١)م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (١٢) في (٢ اذار ١٩٥٠)، ص٢٨٩.

- **المادة الرابعة** :لأجل تقرير التعويض المقرر في هذا القانون تشكيل لجنة مؤلفة من رئـــيس دائرة مكافحة البطالة وأميني صندوق ورئيس نقابات العمال [١].
- **المادة الخامسة** :تجتمع هذه اللجنة مرة في كل أسبوع لدرس الطلبات المعروضة عليها .
- **المادة السادسة** :كل عامل يستمر في قبض التعويض وهو يعلم أن حقه قد ســـقط يتعـــرض لعقوبة الحبس من شهر إلى سنة .
- **المادة السابعة** :ينشأ في وزارة الشؤون الاجتماعية صندوق مستقل يسمى (صندوق التعويض عن البطالة).
- **المادة الثامنة** :موارد هذا الصندوق هي :
  - ثمن علبة السيكار تجمعه إدارة شركة الريجي .
  - قرش واحد عن كل ليستر باترين .
  - قرشان عن كل بطاقة للملاهي .
  - عشرة بالمئة من ثمن كل مادة من مواد الزينة مستوردة من الخارج .
  - عشرة بالمئة من ثمن المشروبات الكحولية .
  - ١٢ ليرة سنوياً عن كل سيارة خصوصية .
  - خمسين بالمئة من الإيراد الصافي من دائرة اليانصيب الوطني[1].

---

(١) م.م.ن.ل ،الدور التشريعي السابع، العقد العادي الاول ، الجلسة (٩) في (ا ايار ١٩٥٢)، ص ٩٣٥.

(1) م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع،العقد العادي الاول، الجلسة (٩) في (ا ايار ١٩٥٢) ،ص٩٣٨.

- **المادة الرابعة عشر** :لكل عاطل عن العمل الحق في تعويض شهري يحدد مؤقتاً وإلى أن يصبح صندوق البطالة قادراً بمبلغ ثلاثين ليرة .
- **المادة الخامسة عشر** :يضاف إلى التعويض المبين في المادة السابقة خمس ليرات للزوجة إذا كان العامل متزوجاً ولكل ولد من أولاده القاصرين خمس ليرات .

نظرت لجنة العرائض والاقتراحات للمشروع وأكدت على أهميته وطلبت من المجلس النظر فيه وجاء رد وزير الشؤون الاجتماعية قائلاً: "إن وزارة الشؤون الاجتماعية تتولى بنفسها معالجة كل هذه الشؤون ومن أهمها قضية البطالة، ومن أجل ذلك قد أنشأت مكاتب استخدام في جميع المحافظات [١]."

الخاتمة

في ختام هذا البحث، يتبين ان قضية الغلاء في لبنان خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٣-١٩٥٢ لم تكن مجرد ظاهرة اقتصادية عابرة، بل شكلت تحدياً بنيوياً رافق نشوء الدولة اللبنانية الحديثة بعد الاستقلال فقد تداخلت عوامل داخلية وخارجية في انتاج هذهِ الازمة من بينها ضعف البنية الرقابية للدولة، وهيمنة بعض الفئات الاقتصادية على السوق، اضافة الى التأثيرات الاقليمية والدولية التي فرضت ضغوطاً على الاقتصاد الوطني.

تبين لنا ان مجلس النواب اللبناني أدى دوراً تشريعياً ملحوظاً في محاول احتواء هذهِ الازمة، من خلال طرح ومناقشة عدد من مشاريع القوانين التي أستهدفت ضبط الاسعار، وتنظيم عمليات الاستيراد والتوزيع، والحد من ظواهر الاحتكار غير ان هذا الدور على الرغم من اهميته، بقي محكوماً بجملة من القيود أبرزها محدودية القدرة التنفيذية للدولة، وضعف التنسيق بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية فضلاً عن تأثير المصالح السياسية والاقتصادية في توجه بعض القرارات التشريعية.

كما تكشف هذهِ المرحلة عن فجوة واضحة بين النصوص القانونية والتطبيق الفعلي حيث لم تتمكن القوانين المقترحة او المقرة من تحقيق الاهداف المرجوة بشكل كامل، الامر الذي انعكس سلباً على الاوضاع المعيشية خصوصاً لدى الطبقات الفقيرة و المتوسطة ويعكس ذلك طبيعة النظام الاقتصادي في تلك الفترة الذي اتسم بقدر من الحرية غير المنضبطة وغياب ادوات رقابية فعالة تضمن التوازن بين حرية السوق وحماية المستهلك.

وانطلاقاً من ذلك يمكن القول ان تجربة مجلس النواب في هذهِ المرحلة تبرز أهمية التكامل بين التشريع والتنفيذ كشرط اساسي لنجاح السياسات الاقتصادية، كما تؤكد على ضرورة بناء مؤسسات رقابية قوية ومستقلة قادرة على مواجهة الازمات الاقتصادية بكفاءة كذلك تبين هذهِ التجربة ان معالجة ظاهرة الغلاء لا يمكن ان تقتصر على اصدار القوانين فحسب بل تتطلب رؤية اقتصادية شاملة تأخذ بعين الاعتبار البعد الأجتماعي وتسعى الى تحقيق العدالة في توزيع الموارد.

وعليه فان دراسة هذهِ المرحلة التاريخية لا تقتصر أهميتها على البعد الاكاديمي فحسب، بل تمتد لتشكل اطاراً تحليلياً يمكن الاستفادة منه في فهم التحديات الاقتصادية الراهنة، خاصة فيما يتعلق بظاهرة ارتفاع الاسعار وسبل مكافحتها ومن هنا نحث على ضرورة التوسع في الدراسات التاريخية المقارنة وتعزيز الربط بين التجارب السابقة والسياسات الحالية بما يسهم في بناء نموذج اقتصادي اكثر توازناً واستقراراً في المستقبل.

المصادر

اولاً: الوثائق المنشورة

١. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، الجلسة (٣) في (٧ تشرين الاول ١٩٤٣).
٢. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٤) في (١٥ تشرين الاول ١٩٤٣).
٣. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٢) في (٢٨ تشرين الاول ١٩٤٣).
٤. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٦) في (٢٩ كانون الاول ١٩٤٣)
٥. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٧) في (٣٠ كانون الاول ١٩٤٣)
٦. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٤) في (٢٤ شباط ١٩٤٤).
٧. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الثاني، الجلسة (٣) في (١٦ تشرين الثاني ١٩٤٤).
٨. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد العادي الاول، الجلسة (١٣) في (٣١ ايار ١٩٤٤).
٩. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثالث، الجلسة (٤) في (٥ ايلول ١٩٤٤).
١٠. م.م.ن.ل، الدور التشريعي الخامس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٢) في (٩ كانون الثاني ١٩٤٦).
١١. م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد العادي الاول، الجلسة (٣) في (٦ نيسان ١٩٤٨)

١٢.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (١) في (٣ آب ١٩٤٨).
١٣.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٢) في (٢٣ آب ١٩٤٩).
١٤.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (٦) في (٨ شباط ١٩٥٠).
١٥.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني، الجلسة (١٢) في (٢ اذار ١٩٥٠).
١٦.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٣) في (١٩ حزيران ١٩٥١).
١٧.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول، الجلسة (٧) في (١٠ تموز ١٩٥١).
١٨.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد العادي الاول الجلسة (٩) في (١ ايار ١٩٥١).
١٩.م.م.ن.ل، الدور التشريعي السابع، العقد الاستثنائي الاول الجلسة (٩) في (٢٦ تموز ١٩٥٢).

ثانيا: الرسائل والاطاريح

١. جاسم محمد خضير الجبوري، مجلس النواب اللبناني ١٩٤٣-١٩٧٥، (دراسة تاريخية وثائقية)، اطروحة دكتوراه، (كلية الاداب: جامعة الموصل)، ٢٠٠٦.

ثالثاً: الكتب

١. ادمون رباط، النظام الدستوري اللبناني، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٩٨٢.
٢. باسم الجسر، ميثاق ١٩٤٣، لماذا كان وهل سقط، دار النهار،بيروت، ١٩٧٨.
٣. توفيق كسبار، اقتصاد لبنان السياسي ١٩٤٨-٢٠٠٢ في حدود الليبرالية الاقتصادية، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٥.

٤. جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩-١٩٤٦، ترجمة: نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.
٥. جورج قرم، تاريخ لبنان الاقتصادي، دار الطليعة، ١٩٨٥.
٦. صلاح العقاد، الازمة اللبنانية (اصولها، تطورها، أبعادها المختلفة)، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٧. فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٧.
٨. كمال صليبي سلمان، تاريخ لبنان الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٧.
٩. مسعود ضاهر، تاريخ لبنان الاجتماعي، دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٤.

رابعاً: المجلات

١. تريز منصور، الرقابة الاقتصادية في لبنان، مجلة الجيش اللبناني، العدد ٢٧٣، ٢٠٠٨.